كالدراهم وعرض مال التجارة والسوايم وفي خزانة الاكمل امراته كذا ان كان له مال وله عروض وضياع ودور لغير التجارة لم يحنث انتهت **قوله** تركه ابدا لانه في المعنى نكرة في سياق النفي فلو فعله مرة حنث والحالة هذه بخلاف **قوله** بمرة لانه نكرة في سياق الاثبات واذا لم يفعل حنث بوقوع اليأس اما بموت الحالف قبل اخر جزء من اجزاء حياته او بفوات محل الفعل ولو قيدها بوقت مضى قبل الفعل حنث ان تحقق الامكان والا بان وقع اليأس بطلاق عينه ثم يلي وسرة لام الف اما على الظرفية والمصدرية فان كان الصواب ان يقال ما فعل مرة وعن باب التفعال المرة في الاصل بصدر موعد لم استعمل ظرفا فاستعماره هذا دليل على قوة فتنت الرتبا فعل **قوله** تقيد بزمان وكانه لم الحالف ان علم بالواقع ولم يفعل به لم يحنث الا اذا فات بموت المحلف وعزل لانه لا يحنث في اليمين المطلقة الا باليأس الا اذا كانت موقتة فحنث بعض الوقت من الامكان يلي فات الكمال ولو حكم بانعقاد هذه للفور لم يكن بعيدا نظرا للمقصود وهو المبادرة لزجره ودفع شره فالواجب يوجب التقييد بالفور ايضا فتدبر **قوله** او العزل ولو عاد الى الولاية لانفوذ اليمين لسقوطها فتح **قوله** لو حلف ان يبيعه لا يبر بكتابة الكتابة **هو** خلاف البيع والفرق ان اسم عقود المتبرعات ما والاعتياض فقط والعاوضات ما تراد الاعتياض والقبول منها **قوله** لانهم بفتح الباء والنون مضارع شممت الطيب كسمع يسم بالماضي وجاء لغة فتح اليم في الماضي ومنها في المضارع لم يمن اليم تتعدى على الشم المفقود فلو حلف لا يشم طيبا فوجد بحيث لم يحنث وان وصلت الرائحة اليه دماغه فتح **قوله** اسم لنبت له رائحة قال الكمال والذي يعود عليه في ديارنا اختصاصه بريحان الجامع واما الريحان الذي يحنث فيمكن ان يكون منه لانهم يلزمونه التقييد فيقولون ريحان تربحي ومنه الاطلاق لا يفهم منه الا الاول **قوله** وياسمين بكسر السين **قوله** كعبد المهر بشرط ان تصل اليها وقيل ليس بشرط وكتقبيلها بشهوة وجامعها وان كرهوا ان اجاز بالكفالة لم يحنث خلافا لابن سماعة فتح **قوله** تفارق الموكول بصورة تعليق انه متى تزوج عليها نفسه او بوكيله او بفضولي تكون زوجته اذا كان طالقا فاذا زوجه فضولي واجاز بالفعل لا يتبع مطلقه الطلاق لان قوله او بفضولي معطوف على نفسه والعامل فيه تزوج وهو مخصوص بالمتولي فلو تزوج وطلقت قبل نكاحه او في مجلسه فانكر ذلك لان الدخول ليس له الا واحد هو التزوج وهو لا يكون الا بالقول بحر فاذا قبل المهر لزم اداؤه بوجه من الوجوه او بطريق من الطرق فيلزمه ان يكون كذلك لان ذلك معطوف على نفسه والعامل فيه تزوج نعم لو زاد

اذا اجاز

اذا اجاز نكاح فضولي ولو بالفعل ذلا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاقه المتزوجة ويرفع الامر الى حاكم حنفي ليفسخ العين الصافية وتدنسان الافتا كاف **قوله** وداره اي مسكنه بطريق عموم المجاز **قوله** مسكونة لفلان لا بد ان يكون سكناه لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن بها لا يحنث لان الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج كذا في الواقعات ولو دخل دارا لا يسكنها لكونها ملكه لا يحنث بحر وتبعه في النهر والمنح لكن كلام الخانية ومختصر الظهيرية صريح بان الدار اذا كانت ملكها كما كانها كما غيره فالسنة باقية فيحنث الحالف واما اذا اكترتها غيره فعلى قول محمد يحنث وعندهما لا يحنث شرنبلالي **قوله** مطلقا لكنها اوبعضها بحر **قوله** حكم القاضي على اولاسه صوابه باقلاسه **قوله** لم يحنث لان الدين انما هو وصف في الذمة وقضاه غير مصور ذيلعي

كتاب الحدود

قوله سبب للاشياع اي عند ارتكاب اسبابها **قوله** كما ان الايمان سبب له اي الا متناع عن فعل المحلوف عليه لغير ان كان الحلف على نفي الفعل اما اذا كان الحلف على الفعل فلا يكون سببا للامتناع بل سببا للفعل **قوله** وفي الشرع عطف على قوله لغة باعتبار المعنى ولو قال والحد في الشرع عقوبة لكان اولى واظهر في نوع الكلام المحدود ركنه اقامة الامام او نائبه وشرط كون من يقام عليه من اهل الاعتبار سليم البدن فلا يقام على مجنون وسكران ولا على مريض ومضعف الخلقة الا بعد الصحة وسببه ارتكاب كبيرة من زنا او قذف او سرقة او شرب خمر وحكمه الزجار من علة بقام كذا في المحيط وسيأتي **قوله** ان المريض انما يوخر عنه الجلد لا الرجم وان يخفف الحد بضرب يضربه بالحيط وليس من حكمه كونه مطهرا من الذنوب بل المطهر انما هو التوبة **قوله** عقوبة هي الالم الذي يلحق الانسان على الجناية والفرق بينها وبين العقاب ان ما يلحق الانسان من المحنة ان كان في الاخرة فقط فهو العقاب او في الدنيا فقط فهو التعزير او فيهما فهو الحد **قوله** يجب خالصا لله تعالى في قوله لله متعلق بمحذوف على انه صفة لما قبله لعقوبة وقوله المتعلقة خالصا لا منافاة لما مر ذلك فلا يجوز الشفاعة فيه بعد ثبوت سببه عند الحاكم وقبل الرفع اليه يجوز الشفاعة عند الرافعة لطلقة فتح **قوله** لعدم التقدير فيه لما مر فيه وهو هم اقله ثلاثة اسواط واكثره ستة وثلاثون لان ما بين الاقل والاكثر ليس بمقدر ولانه